

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

الرد	الملاحظات
سيتم التصويب	١- لم تتأثر قائمة الدخل بمصروفات تخص فترة المركز المالي وبيانها كالتالي :- <ul style="list-style-type: none"> • نحو ٣٠٦ ألف جنيه فروق مصروف الإهلاك خلال فترة المركز المالي. يتعين التصويب.
سيتم التصويب	<ul style="list-style-type: none"> • نحو ١٥٠ ألف جنيه قيمة المساهمة التكافلية للتأمين الصحي الشامل عن فترة المركز المالي طبقاً لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن إصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل. يتعين التصويب والالتزام بما يقضى به القانون المشار إليه.
سيتم التصويب	<ul style="list-style-type: none"> • نحو ٢٦٣ ألف جنيه قيمة خصم الكمية الممنوح للعميل/ الشركة الألمانية للتوريدات العمومية عن شهر ٢٠٢٢/٩ ولم يتم تحميل تكلفة المبيعات بها. يتعين التصويب.
سيتم التصويب	<ul style="list-style-type: none"> • لم يتم حساب الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة طبقاً لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" في ضوء قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. يتعين التصويب وإجراء التسويات اللازمة في ضوء القانون المشار إليه والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" لما له من آثار على المركز المالي.

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>سيتم مراعاة ذلك في المركز المالي القادم في ٢٠٢٢/٢/٣١</p>	<p>٢- عدم إلتزام الشركة بعرض الأرقام المقارنة ورقم الأيضاح بالقوائم المالية المعروضة بالمخالفة للنظام المحاسبي الموحد وتعديلاته. *يتعين التصويب والالتزام بتطبيق النظام المحاسبي الموحد وتعديلاته.</p>
<p>سيتم مراعاة ذلك في المركز المالي القادم في ٢٠٢٢/٢/٣١</p>	<p>٣- عدم التزام الشركة ببعض الإفصاحات المطلوبة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ومن أمثلة ذلك:-</p> <ul style="list-style-type: none"> ● القيمة الدفترية لبعض الأصول المعطلة وغير المستغلة وكذا الأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم بالمخالفة للفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" والالتزام بأن "...من المفضل أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن تلك القيم (أ) القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة بصفة مؤقتة و(ب) إجمالي القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت تستخدم". ● لم تتضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية تاريخ إصدار القوائم المالية بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٧) "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية". ● عدم التزام الشركة بنموذج الإفصاحات المتممة والتي يتعين الإفصاح عنها مع ضرورة الإلتزام بالإفصاحات والإيضاحات المطلوبة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والموجود بالنظام المحاسبي الموحد والمعدل بقرار السيد المستشار / رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٠٢٢. ● عدم الإلتزام بعرض المستحق لدى الأطراف ذات العلاقة والمستحق لهم بقائمة المركز المالي، مع ضرورة الإلتزام بالإفصاحات والإيضاحات المطلوبة بخصوص المعاملات طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً للنظام المحاسبي الموحد والمعدل بقرار السيد المستشار/رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٨٠٧) لسنة ٢٠٢٢. <p>يتعين حصر كافة الأصول المعطلة وغير المستغلة والعمل على الاستغلال الأمثل لها والالتزام بالإفصاحات المطلوبة وفقاً للنظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة المصرية.</p>

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً</p>	<p>٤- عدم الالتزام بعرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بالمخالفة للفقرة (٦٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢- نصيب السهم في الأرباح) والتي تنص " علي المنشأة أن تعرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح... " وكذا الفقرة (١٤) من ذات المعيار والتي تنص علي " تقوم المنشأة بعرض نصيب السهم في الأرباح والخسائر (الدخل) فقط" .. يتعين الالتزام بما ينص عليه معيار المحاسبة رقم (٢٢- نصيب السهم في الأرباح).</p>
<p>تضمن المخزون قطع غيار استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها او التنبؤ بوقت احتياجها وسيتم حصر هذه الأصناف وعرضها على القطاعات الإنتاجية لتحديد الاصناف المستغنى عنها والتصرف فيها</p>	<p>٥- تضمن المخزون السلعي نحو ١٧,٥ مليون جنية تمثل قيمة المخزون الراكد بالمخازن حيث يتم الاعتراف به بالتكلفة الدفترية دون موافاتنا بصافي القيمة البيعية له للتحقق من عدم حدوث انخفاض في قيمته وفقا للفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢- المخزون) يتعين بحث مدي الاستفادة الاقتصادية من تلك الاصناف مع ضرورة موافاتنا بصافي القيمة البيعية لهذه الاصناف للتحقق من عدم حدوث انخفاض في قيمتها .</p>
<p>تم تحديد سعر الطن ١٧٠ جنية طبقا لآخر مناقصة تم عرضها على الشركة لتوريد الحجر الجيري إلى شركة سكر أبو قرقاص وقد تم تكليف الادارة العامة للتسويق باستطلاع اسعار السوق الحالية للمقارنة بها</p>	<p>٦- تم حساب مخصص الهبوط في أسعار المخزون فيما يتعلق بمخزن الحجر الجيري بالمقارنة بين تكلفة الطن والبالغة نحو ٦٧٧ ٥ جنية وسعر السوق بمبلغ (١٧٠ جنية) ولم نتمكن من التحقق من سعر السوق لهذا المنتج حيث لا تتضمن قوائم التسعير سعر البيع لهذا المقاس ولا يوجد مبيعات له خلال فترة المركز المالي. يتعين موافاتنا بصافي القيمة البيعية في ضوء أفضل الأدلة المتاحة المتوقع تحققها من بنود المخزن لما لذلك من آثار علي المركز المالي للشركة.</p>
<p>سيتم التصويب</p>	<p>٧- قامت الشركة بحساب تكلفة الإنتاج خلال الفترة محل الفحص علي أساس إجمالي المصروفات التشغيل للشركة ككل متضمناً نحو ١,٨٨٠ مليون جنية تمثل مصروفات تسويقية وادارية وعمومية. يتعين إجراء التصويت الازم ومراعاة أثر ذلك علي حسابات التكاليف المخزون.</p>

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>سيتم التصويب</p>	<p>٨- قيام الشركة بتأثير المركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بحساب توزيعات الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والذي تم إقراره بجلسة الجمعية العامة العادية للشركة والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ أي بعد تاريخ المركز المالي بالمخالفة للفقرة رقم (١٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (٧-الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية). - يتعين التصويب والألتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه بعالية.</p>
<p>الضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ تخص شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) وتم إحالة الموضوع كاملاً لمكتب الصفاة للمحاماة وبدأت الإجراءات القانونية للطعن على الضريبة وملخصها كالاتي</p> <ul style="list-style-type: none"> • بتاريخ ٩ / ٦ / ٢٠٢٢ م تم الطعن على قراري لجنة الطعن الضريبي الصادر بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٢ م وعلى قرار مأمورية الضرائب العقارية بالواحاح البحرية وعلى الضريبة المربوطة أمام مجلس الدورة بالعباسية محكمة القضاء الإداري د / ٣٠ ضرائب وقيد الطعن برقم ٥٤٩٢٠ لسنة ٧٦ ق في المواعيد القانونية وتحدد لنظر الطعن جلسة ١٨ / ٧ / ٢٠٢٢ م لنظر الطعن وبهذه الجلسة قررت المحكمة إحالة الطعن لمفوضي ضرائب الجيزة لمباشرته وإيداع تقرير بشأنه وتحدد لنظر الطعن جلسة الخميس الموافق ١٨ / ٨ / ٢٠٢٢ م ثم قررت هيئة المحكمة لتأجيل لنظرة لجلسة ١ / ٩ / ٢٠٢٢ م للمناقشة وللمستندات وللمذكرات وتم مطالبة شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) بتحمل هذه الضريبة 	<p>٩- ورد للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩ إنذار بالسداد للضريبة العقارية على المناجم بنحو ٤,٦٢٣ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بالسداد أو تحمیل مصروفاتها بأية مبالغ. يتعين موافقتنا بموقف الشركة من سداد تلك الضريبة ودراسة تكوين المخصص اللازم لمقابلة الإلتزامات المحتملة.</p>
<p>هذه الغرامات قبل انقسام شركتنا عن شركة الحديد والصلب المصرية وتم مطالبة شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) بتحمل هذه الغرامات ، ولحين الفصل في الدعوى المكتب القانوني لشركتنا</p>	<p>١٠- تبين من خلال بيان القضايا الوارد إلينا من الشئون القانونية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود قضيتين مرفوعتين ضد الشركة والخاصتين بغرامات تأخير إيجارات محاجر بنى خالد عن فترات قبل الفصل بين شركتى الحديد والصلب المصرية والحديد والصلب للمناجم والمحاجر بنحو</p>

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>يتابع إجراءات القضايا المرفوعة وتقديم المستندات المقدمة من شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية)</p>	<p>٦,٣٧٧ مليون جنيه، ٥,٧٧٢ مليون جنيه ولم يتم موافاتنا بموقف هذه القضايا في تاريخ المركز المالي.</p>
<p>- فيما يخص راتب السيد / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي يتم صرف راتب لرئيس مجلس الادارة غير التنفيذي طبقاً للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية والمادة رقم ٨ مقرر والمادة رقم ٥٧ من اللائحة وتطبيقاً لقرار السيد وزير قطاع الاعمال العام رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ وقرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ١١/١٠/٢٠٢١</p>	<p>١١- قيام الشركة بصرف راتب شهري مقطوع للسيد / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي بنحو ١٥٠٠٠ جنيه خالصة الضرائب شهرياً منذ تاريخ تعيينه في ٢٠٢١/٣/١١ هذا فضلاً عن صرف بدل إنتقال لحضور جلسات مجلس الإدارة للسيد / العضو المنتدب التنفيذي خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ١٤ ألف جنيه على الرغم من تخصيص سيارة له من قبل الشركة، زيادة عدد الجلسات المصروف لها بدل حضور جلسات لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجمعيات العامة بالشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن الحد الأقصى (١٢ جلسة سنوياً) المنصوص عليه بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٩ لسنة ٢٠٢١ حيث تم صرف بدل لعدد (١٤ جلسة) وذلك بالمخالفة لأحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ "والمعدل بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠" وطبقاً للفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ملف رقم (٣٧٦/١/٤٧).</p> <p>يتعين حصر تلك المبالغ وردھا والإلتزام بأحكام القانون والقرار المشار إليه.</p>
<p>- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً</p>	<p>١٢- لم نواف بشهادات تؤيد أرصدة التأمينات لدى الغير والبالغة نحو ٣,٠٠٢ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠. يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لتلك الأرصدة للتحقق من صحتها</p>
<p>- سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً</p>	<p>١٣- لم نواف بشهادة بأرصدة الحسابات بينك مصر وبنك أبوظبي الإسلامي. يتعين موافاتنا بتلك الشهادات للتحقق من الأرصدة</p>
<p>- سيتم التصويب</p>	<p>١٤- لوحظ من خلال فحص قائمة التدفقات النقدية ما يلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم تسوية صافي الربح بالإهلاك بمبلغ ١٩٨٣٦٤٥ جنيه وصحته ١٩٣٨٦٤٥ جنيه. • ظهرت النقص في الموردين وأوراق الدفع وداننى التشغيل بمبلغ ٢١٧٦٨٥٣ جنيه وصحته ٣١٩٨٩٤٧ جنيه. • ظهرت مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ بمبلغ صفر وصحته ٥٤٢٠

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

	<p>جنيه.</p> <ul style="list-style-type: none"> لم تتضمن التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار الفوائد الدائنة البالغة ١٠٨٢٤٧٤ جنيه. يتعين التصويب.
<p>الشركة تضع يدها على هذه المساحة وهي حيازة هادئة ومستقرة والشركة تمارس نشاطها وهناك محاولات لإنهاء الموضوع مع هيئة تنمية قناة السويس. وتم تقديم طلب للمجتمعات العمرانية بالسويس صاحبة الولاية مع الشركة المصرية للتعيين لإيجار أحواش التشوين ولم يتم الرد حتى الآن ، وجاري المتابعة مه الهيئة</p>	<ul style="list-style-type: none"> لم نوافق بما اتخذته الشركة من إجراءات تجاه الأراضي التي تشغلها الشركة بالمحاجر بالسويس بمساحة ١٩٢٠٠ متر مربع تقريباً والصادر لها قرار بإلغاء التخصيص من محافظة السويس في ١٩٩٨/٥/٢٧ وحكم قضائي بإخلانها وتسليمها للمحافظة في ٢٠٠٧/١/٢٣ وانتهاء المهلة المحددة من المحافظة للشركة للإخلاء في يونيو ٢٠٠٨.
<p>تم اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المتعدين وقد تم رفع دعوة قضائية أرقام ١٦٣٣ و١٦٣٣.</p> <p>- تم سداد رسوم فتح ملف البدء فى تقنين ٦٥٤ فدان مع محافظة الجيزة لهيئة التعمير ليتم استغلالها زراعياً</p> <p>تم عمل عقود لبعض قاطني المدينة السكنية بإيجار شهري ٢٢٥ جنيه غرفتين وصالة و ٣٢٥ جنيه ثلاث غرف وصالة والباقي تم عمل إنذارات ضدهم.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تبين استمرار وجود حالات تعدي علي أراضي وممتلكات الشركة تتمثل في التعدي على قطعتين أرض بمحاجر بنى خالد بمحافظة المنيا بمساحة ١١ فدان و ١٠ قيراط و ٨ سهم ومساحة ١٦٠٠ متر مربع مرفوع بشأنها دعاوى قضائية، والتعديت المستمرة التي لم تحصرها الشركة التي وقعت على المزرعة النموذجية بمنطقة الحارة البالغ مساحتها نحو ٦٥٤ فدان ولم يتم اتخاذ إجراءات تقنين لها حيث انه بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ صدر إعلان عن الوحدة المحلية لمركز الواحات البحرية عن تلقي طلبات الترخيص بالتعامل المباشر طبقاً للمادة رقم (٨٠) من القانون (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ الخاص بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة. فضلاً عن وجود عدد ٢٣ شقة بالمدينة السكنية بسماطوط التابعة لمحاجر بنى خالد متعدي عليها من أصحاب المعاشات بدون عقود مبرمه مع قاطنيها بالإضافة إلى التعدي على ٥ شقق من قبل أفراد تابعين لشركة كهرباء مصر الوسطى منذ عام ١٩٨٢ وإنهاء عقود ١٩ شقة للعاملين المحالين للمعاش وعليهم مديونية وصلت حتى ٢٠٢٢/١١ نحو ٣٥٥ ألف جنيه كما يوجد عدد ٤٣ شقة خالية وغير مستغلة.

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>تم إرسال رد الشركة الأوكرانية بطلب مد أجل الاعتماد الذي ينتهي في ٢٠٢٢/٥/٣١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وأفادوا بأنه مستعدين للحضور حال الانتهاء من الاحكام العرفية المفروضة في البلاد نتيجة الحرب مع روسيا وهذه ظروف قهرية خارجه عن ارادة الطرفين وتم ارسال خطاب إلى الجانب الأوكراني لموافاتنا بأخر المستجدات للنتائج الخاصة بالتجربة من واقع التقارير والتجارب والنتائج التي توصلوا إليها .</p>	<p>قامت الشركة بالتعاقد مع شركة فاش ماش الأوكرانية من خلال الشركة القابضة لإتمام مشروع إنشاء الوحدة النصف صناعية والمقدر تكلفتها بنحو ٦٧٥ ألف دولار وفي حالة التأكد من تركيز الخام يتم إنشاء مصنع تركيز الخام بالوحدات والمقدر تكلفته بنحو ٣٥ مليون دولار، هذا وقد وافق مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية بجلسته رقم (٤٣٢) المنعقدة في ٢٠٢٠/٩/٢٩ على البدء في تنفيذ الوحدة النصف صناعية على أن تختص شركة الحديد والصلب بالتنفيذ بنسبة شراكة (٣٠%) للجانب الأوكراني و(٧٠%) للجانب المصري وقيام الشركة القابضة بالتمويل في حالة عدم إمكانية الحديد والصلب على التمويل، وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٥ تم تحويل ٥٠٠ ألف دولار لحساب شركة الحديد والصلب لتغطية فتح الاعتماد المستندي لصالح شركة فاش ماش، وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها بالوصول لنسبة تركيز ٥٧,٨% وبعائد نسبته ١٤,٥% وهي نتائج غير مقبولة من جانب الشركة، هذا وقد تبين توقف التجارب نتيجة الحرب الأوكرانية الروسية وفي ضوء خطاب الشركة الأوكرانية بتعذر الحضور لإتمام التجربة لإعلان الأحكام العرفية ومنع من هم في سن التجنيد من مغادرة البلاد الأمر الذي يشير إلى تأخير إنجاز المشروع.</p>
<p>سيتم التصويب</p>	<p>تتضمن مشروعات تحت التنفيذ نحو ٤٨٠ ألف جنيه قيمة عدد(٢) ظلمة تمثل قطع غيار للبر.</p>
<p>- سيتم إعادة الدراسة الخاصة بالتأمين على أصول الشركة في ضوء النشرة الواردة للاتحاد المصري للتأمين والمتغيرات الاقتصادية في سعر العملة</p>	<p>عدم مراعاة المتغيرات الاقتصادية وتأثير ذلك على القيمة السوقية وبالتالي القيمة التأمينية للأصول في ضوء النشرة الواردة من الاتحاد المصري للتأمين.</p>
<p>تم البدء في الإجراءات القانونية بي الشركتين حيث تم التنسيق بين الشركتين لعمل اتفاقية لاعتماد الأصول المنتقلة للشركة في المركز المالي للشركة نتيجة الانقسام وتكليف السيد اللواء/ المصطفى العام لشركة الحديد والصلب المصرية (تحتالتصفية) بإبرام كافة العقود المرتبطة بعملية التقسيم لصالح الشركة المنقسمة (الحديد والصلب للمناجم والمحاجر) طبقاً لقراري الجمعية العمومية لشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية).</p>	<p>- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن نقل ملكية وسائل النقل والانتقال للشركة حيث مازالت ملكية بعض السيارات باسم شركة الحديد والصلب المصرية.</p>
<p>جاري اتخاذ إجراءات نقل بعض الأصول بين شركتنا وشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية)</p>	<p>مازالت وثيقة التأمين على أصول الشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تتضمن لودر فولفو بمحاجر الأدبية بقيمة تأمينية بلغت ٦ مليون جنيه وغير مدرج بسجل أصول الشركة وتم جرده ضمن الآلات والمعدات بالسويس في ٢٠٢٢/٦/٣٠.</p>

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>- تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية من قبل مكتب الصفوة للمحاماة بخصوص الرجوع على شركة تكنو فايبر بخصوص الشيك رقم ٥٢٠٥٦٤٦١٨ بمبلغ ١١٠٠٥٠ جنية لرفضه بالبنك لعدم وجود رصيد ويتم المتابعة وسيتم تكوين مخصص بكامل القيمة</p>	<p>ظهر ح العميل/ تكنو فايبر مدين بمبلغ نحو ٦٦ الف جنية، وبدون أية ضمانات لهذه المديونية وبالمخالفة لما تم الإتفاق عليه بأن "يتم السداد بدفعات مقدمة من الطرف الثاني بتحويلات بنكية...."، وقد تبين رفض عدد ٢ شيك للعميل لعدم وجود رصيد.</p>
<p>تم ارسال خطاب للسيد المحاسب / المصطفى العام لشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) مفاده أن شركتنا غير مسنولة عن تأمين كسارة الدرمللي كونها خارج حدود ترخيصنا</p>	<p>بالإشارة إلى الكسارة التابعة لشركة المهندس (أحمد الدرمللي) والموجودة داخل محجر رقم (٢) بفرع الشركة بالأديبة بمحافظة السويس والخاص بالشركة والمتحفظ عليها من قبل الشركة لصالح شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ذلك والإفادة.</p>
<p>تم التواصل مع بنك مصر في هذا الشأن ويتم الاحتفاظ في اضييق الحدود اللازمة بالسيولة طرفهم لمواجهة عمليات صرف مستحقات العاملين لقرب المسافة ويتم تحويل المبالغ تباعاً إلي حساب الشركة للبنك الأهلي الكويتي</p> <p>تم التواصل مع البنوك المختلفة وتم الحصول على أنسب أسعار الفائدة واتخذ القرار بربط وديعة بنك مصر – فرع الواحات البحرية نظراً للخدمات التي يؤديها الفرع للشركة بالإضافة إلى تشغيل نظام فيزا المرتبات للسادة العاملين والإبقاء على السيولة الموجودة بالبنك الأهلي الكويتي نظراً لفائدتها المرجوة .</p>	<p>ظهرت الودائع والنقدية بالبنوك والصدوق في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٧٩,١٦٦ مليون جنية مقابل نحو ٥٨,٤١٢ مليون جنية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد لوحظ بشأنها ما يلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم ربط وديعة بنك مصر بنحو ٢١ مليون جنية بعائد سنوي من ٩% إلى ٩,٥% في حين أن العائد على أدون الخزانة أعلى من العائد على الودائع هذا فضلاً عن العائد على الحساب الجاري ببنك الأهلي الكويتي نحو ١٠,٥% والشركة لا تحصل على عائد على الحساب الجاري لبنك مصر.
<p>سيتم مراجعة تلك الفوائد في ضوء العقود المبرمة مع تلك الجهات</p>	<p>ضعف الرقابة الداخلية على الحسابات الجارية بالبنوك والبريد المصري حيث يتم الاكتفاء بإثبات الفوائد الدائنة والبالغة في تاريخ المركز المالي نحو ١,٠٨٢ مليون جنية من واقع كشوف الحسابات دون وجود مراجعة من الإدارة المالية للتأكد من صحة تلك المبالغ وفقاً لاتفاقيات البنوك أو البريد المصري</p>

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

سيتم تطوير نظام التكاليف الموجود حالياً من خلال برنامج ERP الجاري تنفيذه وتعميمه علي مستوي شركات قطاع الاعمال العام.

تطبق الشركة نظام تكاليف يتعين تطويره بما يفي بإحكام الرقابة على عناصر التكاليف، حيث تبين ما يلي:-

- يتم تحميل تكاليف كافة مراكز تكلفة الإنتاج والخدمات الإنتاجية ثم تجميعها واعتبارها تكلفة الإنتاج لمنتج واحد فقط على الرغم من إنتاج أكثر من منتج لكل منها سعر بيع مختلف.
- لا توجد قوائم تكاليف لخطوات العملية الإنتاجية ولكل منتج على حده وتوزيع التكاليف كمباشر وغير مباشر (ثابت ومتغير)، وتوزيع التكاليف وظيفياً والأرقام المقارنة للفترات المثلثة.
- لا يتضمن نظام تكاليف فصل وترقيم مراكز الإنتاج وتحديد مراكز الخدمات الإنتاجية المباشرة وغير المباشرة التي يستفيد منها كل مركز إنتاجي وتحديد أسس توزيع ملانمة لتوزيعها على مراكز الإنتاج طبقاً للنظام المحاسبي الموحد.
- لا يوجد توثيق لنظام التكاليف المطبق بالشركة .
- لا يتضمن نظام التكاليف المطبق بالشركة معدلات تكلفة معيارية لإمكانية قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والرقابة على الأداء.

تم دراسة بعض العروض المقدمة وتم التعاقد مع شركة مكة لإدارة وتشغيل المحجر وإيجار مساحة بالمحجر للتخلص من التشوينات وعمل صناعات عليها للحد من الخسائر وتحويلها للربحية

لوحظ تحقيق فروع الشركة ببنى خالد (محافظة المنيا)، والأدبية (محافظة السويس)، وأسوان لخسائر في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ويتضح ذلك من الآتي:-

البيان	بنى خالد	الأدبية	أسوان
إجمالي الإيراد	٣٣٧١٣٧	٩٣٨٢	٠
المصروفات	٢٨٨٣٨٨٧	٩٧٣٩٣٦	٣٦٦٠١٩
الربح (الخسارة)	(٢٥٤٦٧٥٠)	(٩٦٤٥٥٤)	(٣٦٦٠١٩)

أم بخصوص محجر الأدبية بالسويس جاري دراسة بعض العروض المقدمة للشركة لإيجار وتشغيل المحجر للحد من الخسائر وتحويلها للربحية

أما بخصوص مناجم أسوان الشركة يوجد لديها أصول مملوكة ٤٥٠٠٠ متر مربع والمنقولة من شركة كيماء وجاري العمل على استغلالها، بالإضافة إلى الكسارة والموقع الصناعي والمعدات الموجودة به والعمالة الموجودة بها هي أفراد حراسة

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>سيتم تطوير نظام فواتير مبيعات الموجود حالياً من خلال برنامج ERP الجاري تنفيذه وتعميمه علي مستوي شركات قطاع الاعمال العام.</p>	<p>وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية يتمثل فيما يلي:- • تقوم الشركة بإصدار فواتير مبيعات خارج نظام المعلومات المعمول به بحسابات الشركة اعتماد على نموذج فواتير مصمم داخلياً غير معتمد و غير مؤمن يمكن حذف الفواتير المدخلة عليه والتعديل عليها.</p>																				
<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً</p>	<p>• عدم التحقق من صحة تسعير المنصرف من المخازن من الزيوت لعدم إرفاق أذن صرف مسعره والذي بلغ ٧٥٠ الف جنيه بفرع الشركة بالواحات البحرية.</p>																				
<p>سيتم تلاشي هذه الملاحظة مستقبلاً بشأن التعاقد مع شركة مكة لايجار وتشغيل محاجر بني خالد</p>	<p>• عدم تضمين قوائم تسعير منتجات الشركة بعض المنتجات مثال حجر جيرى مقاس (٤٠ مم / ٨٠ مم) ومقاس (٨٠ مم / ١٢٠ مم) بمحاجر بني خالد.</p>																				
<p>سيتم التصويب</p>	<p>• تبين وجود فارق بكمية مخزون الإنتاج التام من أكسيد حديد على المنجنيز بكمية ١٠٥٠ طن بالزيادة عن الكمية المدرج بالبيان الصادر للإدارة العامة للتراخيص والتفتيش عن شهر ٢٠٢٢/٩.</p>																				
<p>سيتم التصويب</p>	<p>ظهر بميزان المراجعة أرصدة للسلف والقروض الحسنة الممنوحة للعاملين أرصدة دائنة وبياناتها كالتالى:-</p> <table border="1" data-bbox="1012 1098 2154 1410"> <thead> <tr> <th>أسم الحساب</th> <th>كود الحساب</th> <th>الرصيد الدائن أول المدة</th> <th>الحركة دائن</th> <th>الرصيد دائن</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>القرض الحسن</td> <td>١٢٣٧٠٣</td> <td>٧٠٠</td> <td>٣١٠٠</td> <td>٣٨٠٠-</td> </tr> <tr> <td>القرض الحسن</td> <td>١٢٣٧٠٣</td> <td>٣٥٠٠</td> <td>١٨٠٠</td> <td>٥٣٠٠-</td> </tr> <tr> <td>سلفة من المرتب</td> <td>١٢٣٧٠٥</td> <td>٢٤٩</td> <td>٠</td> <td>٢٤٩-</td> </tr> </tbody> </table>	أسم الحساب	كود الحساب	الرصيد الدائن أول المدة	الحركة دائن	الرصيد دائن	القرض الحسن	١٢٣٧٠٣	٧٠٠	٣١٠٠	٣٨٠٠-	القرض الحسن	١٢٣٧٠٣	٣٥٠٠	١٨٠٠	٥٣٠٠-	سلفة من المرتب	١٢٣٧٠٥	٢٤٩	٠	٢٤٩-
أسم الحساب	كود الحساب	الرصيد الدائن أول المدة	الحركة دائن	الرصيد دائن																	
القرض الحسن	١٢٣٧٠٣	٧٠٠	٣١٠٠	٣٨٠٠-																	
القرض الحسن	١٢٣٧٠٣	٣٥٠٠	١٨٠٠	٥٣٠٠-																	
سلفة من المرتب	١٢٣٧٠٥	٢٤٩	٠	٢٤٩-																	

الرد على ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠

<p>جارى عمل الاقرار</p>	<p>عدم التزام الشركة بإعداد إقرار الضريبة على الدخل وسداد الضريبة المستحقة في المواعيد المحددة بالمواد (١٠٦، ١٠٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ "قانون الضريبة على الدخل".</p>
<p>سيتم التصويب</p>	<p>تم إعداد إقرارات القيمة المضافة خلال فترة المركز المالي حيث قامت الشركة بخصم كافة الضريبة على المدخلات دون مراعاة لبيعها منتجات بعضها معفى والبعض الآخر خاضع دون مراعاة ماورد بالمادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ الصادرة برقم (٦٦) لسنة ٢٠١٧.</p>
<p>سيتم مراعاة أحكام القانون المشار إليه</p>	<p>لوحظ قيام الشركة بسداد مستحقات العاملين والموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات بشيكات بنكية أونقداً حتى تاريخه بالمخالفة لقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧٧٦) لسنة ٢٠٢٠.</p>
<p>تم العمل بلوائح شركة الحديد والصلب المصرية لحين إعداد اللوائح الخاصة بالشركة وإعدادها بما يتناسب وظروف وطبيعة عمل الشركة.</p>	<p>عدم وجود لوائح داخلية تنظم عمل الشركة وتحكم الرقابة الداخلية على أعمالها والإكتفاء بالعمل بلوائح شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) والتي لا تتناسب مع ظروف عمل الشركة والهيكل التنظيمي للشركة وسلطات الاعتماد الخاصة بها.</p>

" العضو المنتدب التنفيذي "



" مهندس / طارق كمال الباجوري "

" المشرف على القطاع المالي "



" محاسب / صلاح السيد علي "